Distribution: Restricted | EB 2002/76/R.24/Add.1 | 4 September 2002
Original: English | البند 11 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والسبعون

روما، 4-5 سبتمبر/أيلول 2002

أنشطة المشروعات المقررة

2003-2002

بعد إرسال الوثيقة EB 2002/76/R.24 إلى أعضاء المجلس التنفيذي، دخلت أربعة مشروعات إضافية مرحلة متقدمة من الإعداد تسمح بإدراجها في الملحق "ألف" من الوثيقة المذكورة. ويرد طياً موجز المشروعات المعنية.

Document #: 278349
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

الملحق ألف

الإقليم: أفريقيا الغربية والوسطى	**البلد:** نيجيريا
اسم البرنامج: برنامج إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية في دلتا النيجر	**نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**[1]: 260
تكاليف البرنامج (بملايين الدولارات الأمريكية): 78.0	**السكان (بالمليون)**[1]: 126.9
قرض الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية): يحدد فيما بعد	**الممول الخارجي الرائد**[2]: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الشروط المقترحة: تيسيرية للغاية	**الجهة المشتركة في التمويل:** تحدد فيما بعد
الوضع الراهن: تمت صياغته	**المؤسسة التي تتولى التقدير وإدارة القرض:** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية)

أهداف البرنامج

على الرغم من توافر قاعدة هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية في دلتا النيجر فلم تتم بعد الاستفادة من إمكانيات الإقليم في ميدان التنمية المستدامة، كما أن مستقبله مهدد بفعل عوامل التدهور البيئي وتردي الظروف الاقتصادية التي لا تتولى البرامج والسياسات الراهنة التصدي لها بشكل كاف. وصنفت نسبة تقرب من 50% من سكان الريف في دلتا النيجر في فئة الفقراء كما أن نسبة 20% منهم تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ورغم أن النساء يضطلعن بأدوار هامة في الأنشطة الاقتصادية الريفية، فإنهن يعانين من الفقر أشد المعاناة بسبب ضعف مكانتهن الاقتصادية-الاجتماعية. ويؤدي الافتقار إلى فرص العمالة المترافق مع تفشي الفقر والضغوط الاقتصادية-الاجتماعية إلى نشوب قلاقل ونزاعات متزايدة في صفوف الشباب في ولايات دلتا النيجر. ويتمثل الهدف الشامل للبرنامج المقترح في النهوض بالأوضاع المعيشية وتحسين نوعية الظروف الحياتية لفقراء الريف في دلتا النيجر، مع اهتمام خاص بالنساء والشباب، والمجموعات المحرومة الأخرى. وعلى وجه التحديد فإن البرنامج سيعزز المؤسسات الإنمائية، ويوسع البنى الأساسية القروية، ويستحدث برامج يديرها فقراء الريف أو يستطيعون الوصول إليها، ويضع سياسات تناصر جهود الحد من الفقر وترسيخ الأمن الغذائي في الوقت الذي يقلل فيه من مظاهر النزاع في ولايات دلتا النيجر.

المستفيدون من البرنامج

سيضم المستفيدون من البرنامج في صفوفهم مجموعات الفقراء المحرومين والمجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في الولايات التسع لدلتا النيجر (آبيا، وآكوا ايبوم، وبايلسا، وكروس ريفير، ودلتا، وإيدو، وإيمو، وأوندو، وريفرز) حيث ينتشر الفقر على نطاق واسع. وسيتألف المستفيدون أساسا من نساء وشباب الريف والمجموعات الاقتصادية-الاجتماعية الأشد فقرا. وسيعود البرنامج بالمنفعة أيضا على الفقراء من الرجال والنساء المندرجين في فئة "الأشد

1 بيانات عام 2000؛ ويرد الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة.

2 الممول الخارجي هو الذي يتولى، بناء على طلب الحكومة، الريادة في تصميم المشروع، والعمليات السابقة على التقدير، وحشد الموارد الخارجية.

تعرضـــا للخطر"، من الزاويتين الاقتصادية والاجتماعية، والذين يعانون من رداءة الأوضاع الحياتية ومن سوء التغذية واعـــتلال الصـــحة. كمـــا سيعني البرنامج باحتياجات شباب الريف عبر تحسين الفرص الإنتاجية المتاحة لهم وتحويل طاقـــاتهم نحـــو إدارة المـــوارد الطبيعية واستحداث موارد رزق مستدامة. ووفقا للتقديرات، فإن نحو 2.5 مليون نسمة (أو 600 416 أسرة) سيستفيدون بصورة مباشرة من صندوق التنمية المجتمعية، كما سينتفعون بصورة غير مباشرة من تحســـن توفـــير الخدمـــات نتيجة بناء القدرات في ظل البرنامج على مستوى الحكومة الاتحادية، والولايات، والإدارة المحلية. وستستخلص فوائد واسعة من مساندة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وسيتحول عدد كبير من المشروعات الصـــغرية/الصـــغيرة (مـــا يصل إلى 000 25 مشروع) تدريجيا عن الأنشطة الحدية ضعيفة الدخل ليقتحم ميادين أكثر حـــيوية وربحـــا. وعلى المستوى المؤسسي، فإن البرنامج سيعزز من المهارات التقنية للموظفين على مستوى الأقاليم، والولايـــات، والإدارة المحلـــية، مـــع تطبيق نهج تشاركي أوضح للتنمية المجتمعية. وستستفيد الجهات المعنية للقطاع الخـــاص مـــن المشـــاركة فـــي الأنشطة التدريبية، سواء كمدربين أو متدربين، ومن زيادة الطلب على خدماتها ضمن المجتمعات المحلية.

عناصر البرنامج

(أ) التعزيز المؤسسي

يهـــدف هـــذا العنصر إلى تطوير قدرات المستويات المختلفة للحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات المجتمعـــية، والاتحادات المدنية لتوفير المساندة التفاعلية لبناء القدرات ضمن المجتمعات المحلية الريفية بحيث تستطيع تخطيط، وتنفيذ، ورصـــد، وصون الأنشطة المجتمعية التي تعتمد عليها. وتحقيقا لذلك، فإن البرنامـــج سيساند مايـــلي: (i) بناء القدرات بما في ذلك عمليات تقدير القدرات والاحتياجات التدريبية وتعزيز طاقات التخطيط، والتنفيذ، والرصد فـــي صفوف المؤسسات المعنية ببرامج التنمية الزراعية والريفية، والممولة بموازاة برنامج بناء القدرات الذي يسانده البـــنك الدولـــي والمنصب على لجنة تنمية دلتا النيجر؛ (ii) إنشاء صلات مؤسسية فعالة ضمن وبين الوكالات المعنية بالتنمـــية الريفـــية، والمـــوارد الطبيعية، والإدارة البيئية، والمراقبة، والإنفاذ. وسيتم تقديم المساعدة التقنية وتوفير بناء القـــدرات لتمكين الجهات المعنية من أن تضطلع بالدور الموكل إليها. وستجري مساندة سياسات التنمية الريفية في دلتا النـــيجر أيضـــا عـــبر المجموعـــات الاستشـــارية للتنمية الزراعية والريفية القائمة أو المنشأة حديثا (مبادرة يساندها الصـــندوق)؛ (iii) الاتصـــالات الداخلـــية والخارجية من خلال تشجيع الحوار وتبادل المعلومات بصورة منتظمة بين الإدارات علـــى المســـتوى الاتحادي، ومستوى الولايات والإدارة المحلية وموظفي لجنة تنمية دلتا النيجر، ومن خلال إنشاء مركز إشراف لتيسير نشر المعلومات وتعميق الوعي العام ببرامج إدارة الموارد الطبيعية.

(ب) صندوق التنمية المجتمعية

ستتاح الأموال لمساندة المبادرات المجتمعية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (i) **تطوير البنى الأساسية القروية** بالاســـتناد إلـــى احتـــياجات المجـــتمعات المحلية (مثل إمدادات المياه، والمدارس، والمستوصفات، والطرق، ومهابط الطائـــرات، وغـــير ذلـــك). وبالنسبة للاستثمارات التي تتجاوز نطاق موارد المجتمعات المحلية/البرنامج (الكهرباء أو

الطرق)، فإن البرنامج سيساعد القرويين على التماس التطوير/التمويل من المستوى الحكومي الملائم أو من لجنة تنمية دلتا النيجر؛ (ii) **النهوض بموارد الرزق المستدامة** في مجالات مثل تجهيز الأسماك وتسويقها، وتربية الأحياء المائية والتربية في الأقفاص، والنهوض بتجهيز الجذور والدرنات وتسويقها، والاستخدام المستدام بالمنتجات الحرجية غير الخشبية ومنتجات نخيل المستقعات/النيبا، وتطوير المشروعات الصفرية، والصغيرة، والمتوسطة؛ (iii) **التنمية المستدامة للموارد الطبيعية** عبر تعميق تفهم المجتمعات المحلية للعلاقات القائمة بين موارد الرزق، والفقر، وإدارة الموارد الطبيعية. ومن المنتظر أن يتم تقديم دعم مخصوص لوضع بروتوكول مجتمعي لأنشطة صيد الأسماك، وتحسين إدارة خصوبة التربة على المدى البعيد، والإدارة المستدامة للغابات المستقعية وغيرها من الغابات. كما يمكن للبرنامج أن يساند أنماطا أخرى من الأنشطة المجتمعية.

تنفيذ البرنامج

ستتولى تنفيذ هذا البرنامج الذي يستغرق 8 سنوات المؤسسات القائمة ضمن نظام الإدارة اللامركزية. وستضطلع لجنة تنمية دلتا النيجر و/أو وحدة تنسيق المشروع في الوزارة الاتحادية للتنمية الزراعية والريفية بمسؤولية التنسيق الشامل للبرنامج، وتوفير المساعدة التقنية للولايات لضمان تنفيذ البرنامج، ورصده، وتقييمه بفعالية. وستقوم وزارة المالية الاتحادية بتحويل أموال القرض إلى الولايات المعنية، وتشرف على عمليات الصرف واسترداد القروض ومدفوعات السداد وترصدها. وستشارك لجنة التخطيط الوطنية، المسؤولة عن وضع السياسات الجارية إزاء ظاهرة الفقر، في رصد وتقييم تنفيذ سياسات التخفيف من وطأة الفقر عبر البرنامج وتحديد الدروس المستفادة التي يمكن أن تستخدم في صقل السياسات الراهنة. وستتمتع كل ولاية بالاستقلال الذاتي فيما يتصل بتنفيذ البرنامج ضمن السياسات والخطوط التوجيهية المعتمدة. وستشرف مؤسسات الولايات على الدعم التقني للإدارات المحلية وستقدمه إليها.

وعلى المستوى المحلي، فإن رئيس كل إدارة محلية سيتحمل المسؤولية الشاملة عن الإدارة اليومية للبرنامج.

السمات الهامة

سيساند البرنامج الجهود الحكومية للتصدي للفقر الريفي من خلال تحديد واستهداف المجموعات المحرومة وتزويدها بالقدرات اللازمة للمشاركة الفعالة في الأنشطة الإنمائية. وستساند التدخلات المرتكزة على الأنشطة التي يطالب بها الفقراء، ولا سيما النساء والفئات المحرومة الأخرى، عبر صندوق مرن للتنمية المجتمعية. وسيركز البرنامج أيضا على بناء قدرات متسلسلة من المؤسسات التي تضم الحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات، والإدارات المحلية وسيستفيد من نظام الإدارة اللامركزي. وعند القيام بذلك سيعزز البرنامج من علاقات الشراكة بين الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والوكالات الأخرى. والسمة الرئيسية للبرنامج هي أن القرض يمثل نسبة 20% تقريبا من مجموع التكاليف حيث أن الجانب الأكبر من الموارد سيتوافر من الإدارات المحلية المشاركة. وهكذا، وعبر وجهة العمليات المعتمدة للبرنامج، فإن موارد الصندوق ستستخدم لتعبئة الموارد المحلية التي ستوجه نحو ميدان الحد من الفقر الريفي. ومن المنتظر أن تغدو هذه العملية، التي ستتخذ صبغة مؤسسية، نموذجا تقتدي به الجهات المانحة الأخرى بل وحتى المؤسسات الحكومية مثل لجنة تنمية دلتا النيجر.

الملحق ألف

القضايا الرئيسية

سيتم التصدي للقضايا التالية خلال مرحلة التقدير: (i) متابعة استعراض قضايا الاستهداف مع اهتمام خاص بجوانب مثل آليات ضمان المشاركة الكافية والفوائد الوافية للشرائح الأشد فقرا في المجتمعات الريفية؛ (ii) متابعة تحليل الجوانب المتعلقة باختيار المجموعة الأولية من الإدارات المحلية/المجتمعات المحلية في ضوء طاقة التنفيذ؛ (iii) استعراض الأنشطة بغرض تعزيز قدرة فقراء الريف على المساهمة في اتخاذ القرارات؛ (iv) اتخاذ تدابير لترويج الأساليب السليمة لإدارة الموارد الطبيعية؛ (v) متابعة استعراض ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعزيز مساندة المشروعات الصفرية وموارد الرزق المستدامة؛ (vi) تعزيز التضافر مع برنامج البنك الدولي.

عمليات الصندوق السابقة

قام الصندوق بتمويل ستة مشروعات بقيمة إجمالية قدرها 73.06 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وثمة مشروع واحد قيد التنفيذ حاليا ومن المنتظر أن يدخل برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمعات المحلية مرحلة النفاذ في الجزء الأخير من عام 2002.

الملحق ألف

الإقليم: أفريقيا الغربية والوسطى	**البلد:** السنغال
اسم المشروع: مشروع التنمية الزراعية في ماتام – المرحلة الثانية	**نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**[1]: 490
تكاليف المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية): 22.8	**السكان (بالمليون)**[1]: 9.5
قرض الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية): 12.5	**الممول الخارجي الرائد**[2]: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الشروط المقترحة: تيسيرية للغاية	**الجهة المشتركة في التمويل:** مصرف التنمية لغرب أفريقيا
الوضع الراهن: تمت صياغته	**المؤسسة التي تتولى التقدير وإدارة القرض:** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية لغرب أفريقيا

أهداف المشروع

أدى نجـــاح مشروع التنمية الزراعية في ماتام إلى طلبات متكررة من المستفيدين ومن الحكومة لتنفيذ مرحلة ثانية. وأكد التقييم المرحلي للمرحلة الأولى، الذي اشتمل على تقييم للمستفيدين ومسح تغذوي، النتائج الإيجابية وأوصى بتنفيذ مرحلة ثانية للمشروع. ويتمثل الهدف الإنمائي للمرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية في ماتام في مساعدة المجموعـــات السكانية الريفية المستهدفة على تطوير قدراتها الذاتية للنهوض بأوضاعها المعيشية بصورة مستدامة. أما الأهـــداف المحـــددة فهي: النهوض بقدرة مجموعات المستهدفين على الاضطلاع بالأنشطة الجماعية وإدارتها، والعناية بمصـــالح أعضـــائها؛ وترويج مشاركة النساء والشباب في عمليات اتخاذ القرارات المجتمعية؛ وزيادة القدرة الإنتاجية الرعوية–الزراعية على نحو مستدام؛ وتحسين وتنويع دخول المجموعات المحرومة.

المستفيدون من المشروع

كانـــت مجموعات العائدين من موريتانيا والشرائح الاجتماعية المساندة لها هي المجموعة المستهدفة الرئيسية لمشروع التنمية الزراعية في ماتام. على أن إحدى نتائج هذا الاستهداف كانت استبعاد عدة مجتمعات محلية في منطقة المشـــروع. وتشـــير البيانات المتاحة إلى أن 24% فقط من سكان الريف يتمتعون بالقدرة على الحصول على الخدمات الصـــحية، وأن 36% منهم يستطيعون الوصول إلى مدرسة في نطاق 3 كيلومترات من مواقع سكنهم، وأن 43% منهم يتمكنون من الوصول إلى مصدر للمياه النقية. ومع أن المجموعة المستهدفة في المرحلة الثانية ستظل من سكان منطقة المـــرحلة الأولـــى، فإنه سيتم اختيارها بناء على معايير الاستبعاد والتهميش (النساء والشباب)، والفقر والحرمان (أسر زراعـــية لا تمتلك القدرة على الوصول إلى الأراضي المروية). وعلى هذا، فإن الدعم المقدم من المشروع سيشمل 24 مجتمعا محليا قرويا في والو و38 مجتمعا محليا ريفيا في فيرلو.

ويتســـم اســـتبعاد النســـاء والشباب بافتقار هذه المجموعات إلى القدرة على الوصول إلى حيازات الأراضي (أو الافـــتقار إلـــى الملكـــية) وضآلة مشاركتها في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمعات المحلية. ويتفاقم التهميش الاجتماعـــي للمجموعـــات المذكـــورة بســـبب اتكالها الاقتصادي على الأزواج أو على أفراد الأسر الآخرين. وستوفر

المساندة عبر المشروع بغرض تطوير قدرات النساء والشباب، ولاسيما من خلال أنشطة محو الأمية والتدريب. وسيتم دعم الاستقلال الاقتصادي عبر الجهود الموجهة نحو الأنشطة المدرة للدخل (ومعظمها للنساء) ومن خلال خلق فرص العمل للشباب.

وأشد الأسر الريفية حرمانا هي تلك الأسر التي تعتمد في معيشتها أساسا على المحاصيل البعلية. وفيما يتعلق بالأسر القاطنة في والو، فإن المشروع سيوفر حوافز لتزويدها بالقدرة عل الوصول إلى الأراضي المروية. أما بالنسبة للأسر التي تعيش في دبيري وفيرلو، فإن المشروع سيعتمد نهجا واسع النطاق يشمل أنشطة لتعزيز القدرة الإنتاجية للمحاصيل البعلية؛ وخططا للأراضي الفيضية و/أو الحدائق الموجهة نحو الأسواق، ودعما أدق استهدافا للأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

عناصر المشروع

(أ) تطوير القدرات التنظيمية للمستفيدين

سيتولى هذا العنصر تمويل عنصرين فرعيين هما: (i) استحداث منظمات قاعدية؛ (ii) مساندة الهيئات الجامعة وموظفي التنسيق. وفي ظل العنصر الفرعي الأول فسيتم توفير حزم مختلفة لبناء القدرات تتلاءم مع مستويات التطور في منظمات المستفيدين القائمة أو المزمعة. وستوفر كل حزمة المساعدة لأنشطة التشخيص التشاركي للمشكلات الإنمائية المحلية، ولجهود محو الأمية، والإدارة، والتدريب التقني. وستتم مساندة مجموعات المصالح الاقتصادية في مناطق القرى المروية، والرابطات الرعوية، ومجموعات المصالح الاقتصادية النسائية، ومنظمات الشباب. وسيضطلع العنصر الفرعي الثاني بتطوير بنى أساسية مواتية لإقامة اتحاد لمجموعات المصالح الاقتصادية القائمة في والو (المؤلفة من 42 مجموعة مصالح اقتصادية لمناطق القرى المروية و13 مجموعة نسائية). وسيتم إنجاز أنشطة التشخيص المؤسسي واستكمال وضع استراتيجية إنمائية مؤسسية. كما ستوفر المساندة اللوجستية ويقدم دعم الموظفين من المشروع؛ وسيسهم الاتحاد المذكور في تغطية النفقات المتكررة اعتبارا من السنة الثالثة للمشروع، وسيتولى مسؤوليات التمويل الكاملة بحلول السنة السادسة. كما سيقدم الدعم لضمان التنسيق بين المنظمات الأعضاء ولترويج التنسيق مع المؤسسات الشريكة الأخرى في منطقة المشروع.

(ب) برنامج البنى الأساسية الريفية

يهدف هذا العنصر إلى تزويد السكان الريفيين في منطقة المشروع بالبنى الأساسية التي تسهم في تعزيز إمكانياتهم الإنتاجية و/أو النهوض بأوضاعهم المعيشية. وهناك ثلاثة عناصر فرعية هي: (i) برنامج الطرق الفرعية؛ (ii) تطوير المناطق المروية؛ (iii) إنشاء واستصلاح البنى الأساسية الرعوية. ورغم كثافة شبكة الطرق على طول النهر في المنطقة فإنها لا تلبي احتياجات الوصول إلى القرى والمناطق النهرية ذات الإمكانيات العالية، مما يعرقل قنوات التسويق (للمدخلات والمخرجات على حد سواء) بالنسبة للمناطق القروية ويحد من الأسواق المفتوحة في وجه مجموعات المصالح الاقتصادية. وسيشمل دعم المشروع تنفيذ أشغال الطرق بين ماتام وأور يفوندي (نحو 100كم).

وسيعزز الدعم المقدم في ظل العنصر الفرعي الثاني من إنجازات المرحلة الأولى وسيطور مناطق قروية مروية سليمة اقتصاديا. وسيجري تطوير نحو 60 منطقة قروية مروية جديدة في نحو 13 قرية. وستضطلع مجموعات المصالح الاقتصادية المعنية بأمر مناقشة الشروط والأحكام المتعلقة بإدارة وصيانة هذه المشروعات الجديدة وإقرارها رسميا قبل بدء العمل في إنشاء الهياكل، وسيوفر العنصر الفرعي الثالث الدعم لاستصلاح بئرين قائمين وتطوير موقعين جديدين في المناطق الرعوية من فيرلو والتي ستوكل إدارتها في نهاية المطاف إلى المستفيدين المنتظمين ضمن مجموعات المصالح الاقتصادية.

(جـ) تحسين الدخل وتنويعه

يسعى العنصر الثالث إلى الترويج لنظم الإنتاج الزراعي المستدامة والسليمة اقتصاديا والحد من درجة حرمان السكان المستهدفين عبر تنويع مصادر دخلهم. وتندرج الأنشطة المزمعة ضمن أربعة عناصر فرعية هي: (i) دعم التنمية الزراعية؛ (ii) دعم التنمية الرعوية في فيرلو؛ (iii) دعم الأنشطة المدرة للدخل؛ (iv) تيسير الوصول إلى الخدمات المالية. وستقدم المساندة التقنية لنظم الإنتاج الزراعي في ظل هذا العنصر، بما في ذلك زراعة الأرز، والزراعة المختلطة، وحدائق الأسواق الصغيرة، وتربية الحيوان، والصحة الحيوانية. كما سيوفر الدعم في إطار هذا العنصر إلى أنشطة التسويق، بما في ذلك تسويق المنتجات وتوريد المدخلات. وسيقدم المشروع الدعم لاستحداث خطط إدارة المراعي وللرصد الإيكولوجي للأراضي الرعوية. وسيوفر التدريب التقني والإداري لتعزيز الأنشطة المدرة للدخل، إلى جانب التزويد بالمعلومات عن الفرص السوقية. وأخيرا، فإن المشروع، وفي ظل هذا العنصر، سيوسع الخدمات المالية المقدمة إلى سكان الريف في منطقة المشروع وييسر الوصول إليها. وستوفر المعلومات والأنشطة التدريبية (باللغات المحلية) إلى طالبي الخدمات المالية. كما سيجري تطوير وترسيخ شبكة مصارف التوفير والاتحادات الائتمانية التي أقيمت خلال المرحلة الأولى للمشروع.

(د) التنسيق ورصد التنفيذ

ستنشأ وحدة لإدارة المشروع وتنسيقه في ماتام لتنسيق أنشطة المشروع.

تنفيذ المشروع

سيتم تنفيذ هذا المشروع الذي سيستغرق ثمانية أعوام في ظل المسؤولية الشاملة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية. وستشكل لجنة لتوجيه أنشطة المشروع وتيسير التنسيق بين المؤسسات، وستضطلع لجنة التوجيه هذه بمسؤولية اعتماد الميزانيات والخطط التشغيلية السنوية. وستقع مسؤولية التنفيذ اليومي للمشروع على عاتق وحدة تنسيق المشروع المستقلة ماليا وإداريا. أما مسؤولية تنفيذ الأنشطة على مستوى القرى فستتولاها منظمات المستفيدين.

السمات الهامة

صـــمم هـــذا المشـــروع لـــيكون تشاركيا تماما وليوفر الدعم التقني والمالي بحسب الطلب. ومع أن الأبواب الرئيسية لهذا الدعم قد تقررت بالفعل، فإن المستفيدين سيضطلعون باتخاذ القرارات المتصلة بنطاق ومستوى الأنشطة. وثمـــة استراتيجية لإنهاء الدعم الذي يقدمه المشروع تستند إلى تطوير قدرات كل مجموعة من مجموعات المستفيدين، وتقـــود إلى اضطلاع هؤلاء المستفيدين تدريجيا بمهمة إدارة منظماتهم وأصولهم المشتركة. وسيتوقف الدعم تماما في موعد أقصاه نهاية السنة السابقة للمشروع. ويعتبر الالتزام المالي المطلوب من المستفيدين سمة هامة ستروج لاستدامة أنشـــطة المشروع. وستقع مسؤولية اختيار نمط المناطق القروية المروية في والو على عاتق المستفيدين حيث سيكتفي المشروع بدور استشاري وتيسيري. ومن المنتظر أن تؤدي الأنشطة الموجهة خصيصا نحو مجموعات النساء والشباب إلى تحسين مشاركة هذه المجموعات في اتخاذ القرارات وتيسير وصولها إلى الموارد الإنتاجية.

القضايا الرئيسية

ستحتاج القضايا التالية إلى المعالجة أثناء مرحلة التقدير: (i) تحليـــل البدائل لإنشاء المناطق القروية المروية؛ (ii) الإنشاء المؤسسي للمشروع؛ (iii) تحديد المسؤوليات المعنية لمختلف المشاركين؛ (iv) معايير الأهلية لتلقي دعم المشروع.

عمليات الصندوق السابقة

قام الصندوق بتمويل عشرة مشروعات في السنغال بقيمة إجمالية قدرها 64.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وهناك خمسة من هذه المشروعات قيد التنفيذ حاليا.

الإقليم: آسيا والمحيط الهادي	**البلد:** الصين
اسم البرنامج: البرنامج الخاص بقطاع التمويل الريفي	**نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**[1]: 840
تكاليف البرنامج (بملايين الدولارات الأمريكية): 21.3	**السكان (بالمليون)**[1]: 1 262.5
قرض الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية): 14.665	**الممول الخارجي الرائد**[2]: تحدد فيما بعد
الشروط المقترحة: تيسيرية للغاية	**الجهة المشتركة في التمويل:** لا توجد
الوضع الراهن: تمت صياغته	**المؤسسة التي تتولى التقدير وإدارة القرض:** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أهداف البرنامج

أجرى الصندوق عام 2000 دراسة مواضيعية للتمويل الريفي في المشروعات الممولة من جانبه في الصين. وأقرت الدراسة بمزايا ومثالب إرسال قروض الصندوق الائتمانية إلى المزارعين عبر مكاتب إدارة المشروعات والمكاتب المالية، غير أنها خلصت بشكل عام إلى أن التعاونيات الائتمانية الريفية يجب أن تضطلع بمسؤولية البرامج الائتمانية في مشروعات الصندوق. وتضطلع هذه التعاونيات بدور هام في توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية وتشكل أضخم شبكة بأوسع تغطية لتوفير الخدمات عند أبواب المزارع. غير أن العمليات السابقة والسياسات الراهنة تثير الشكوك في قدرة هذه الشبكات على الاستمرار. وتمشيا مع استراتيجية الإصلاح التراكمية في الصين فستتخذ تدابير إصلاح السياسات والمؤسسات أولا في مجموعة مختارة من المقاطعات على نطاق جغرافي محدد، وذلك مثلا على مستوى الوحدة الإدارية، ثم تطبق بعد ذلك على مستوى أعلى.

وسيهدف البرنامج إلى مساندة قطاع الخدمات المالية الريفية ليسهم بصورة فعالة في الحد من الفقر في المناطق الريفية. وتتمثل الأهداف المحددة للبرنامج بما يلي: (i) ضمان تيسير وصول الأسر الريفية إلى الخدمات المالية واستخدامها بفعالية في النهوض بالمستويات المعيشية؛ (ii) اختبار تدابير إصلاح سياسات التعاونيات عبر تنفيذ الإصلاحات في المشروعات الممولة من البرنامج وفي مواقع أخرى؛ (iii) النهوض بقدرات الإدارة المؤسسية والتشغيلية للتعاونيات عبر تحسين الربحية والكفاءة التكاليفية.

المستفيدون من البرنامج

ستكون المجموعة المستهدفة النهائية للبرنامج هي الأسر الفقيرة في الوحدات الإدارية الرائدة. على أن اختيار هذه الوحدات يكفل تدفق منافع البرنامج على شرائح سكانية تعاني من الفقر عموما. وستيسر تدابير إصلاح السياسات من وصول الأسر الفقيرة إلى وسائل الإقراض، ولاسيما إلى القروض الصغرية، والقروض الجماعية، وبرامج القروض الخاصة بالنساء، كما أنها ستعزز من كفاءة واستدامة التعاونيات التي تمثل المصدر الوحيد للمدخرات والقروض الرسمية الخاصة بفقراء الريف. على أن منافع البرنامج، بالنظر إلى سمته القطاعية، لن تقتصر على

التعاونـــيات والاتحادات التعاونية المنخرطة مباشرة في التنفيذ حيث أنها ستعمم على غيرها من التعاونيات والاتحادات في المقاطعات ذاتها لتنفيذها. وستستفيد الأسر المنفردة من القروض، المقدمة في ظل السياسات الجديدة والتي لا تحتاج إلـــى ضمانات. ووفقا للدراسة المواضيعية آنفة الذكر، فإن نسبة تتراوح بين 50% و80% من القروض التي استلمتها الأســـر عام 1999 استخدمت في الاستثمار في الإنتاج المحصولي والحيواني، بينما توجهت نسبة 10% إلى 20% نحو قطاع الخدمات، وحظيت أنشطة التجهيز بنسبة تقرب من 10 في المائة. وتفاوت متوسط حجم القروض الخاصة بأنشطة الإنـــتاج المحصـــولي والحيواني بين 85 دولارا أمريكيا و183 دولارا أمريكيا، في حين أن قروض الخدمات والتجهيز بلغت نحو 427 دولارا أمريكيا.

عناصر البرنامج

(أ) تطوير السياسات

يتمـــثل نهج البرنامج لمساندة تدابير إصلاح السياسات في تقديم المساعدة لجهود تعديل السياسات الجارية أو المزمعة فعلا، والإسهام في صقل نماذج التنفيذ، والسعي لضمان احتواء السياسات الجديدة على عناصر واضحة تعني بقضـــايا الفقر والتمايز بين الجنسين. وفي هذا الصدد فإن دعم البرنامج سينصب على تحرير أسعار الفائدة، والتمويل الصـــغري، والقروض الجماعية، والقروض الخاصة بالنساء. وفي مرحلة لاحقة ستوفر المساندة لتطوير منتجات جديدة أخرى.

(ب) تطوير المؤسسات

لـــم تحـــظ العديد من التعاونيات بأي صيانة للمباني واستبدال أو توريد للمعدات الأساسية. وسيوفر البرنامج المخصصـــات اللازمـــة لكل تعاونية لتنفيذ تدابير الإصلاح والصيانة العاجلة، ولتوريد المعدات المكتبية الأساسية إلى جانـــب عـــربة لكـــل اتحاد تعاوني. كما سينفذ برنامج تدريبي منتظم وصارم لموظفي التعاونيات، بما في ذلك وحدات تدريبـــية لمـــدراء التعاونيات، وموظفي الائتمان، والمحاسبين، والإداريين. وسيستفيد موظفو الاتحاد التعاوني وموظفو فـــروع مصرف الشعب الصيني في المقاطعات بدورهم من برنامج تدريبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سيسهم فـــي إنشاء أو تعزيز مركز تدريبي لمصرف الشعب الصيني على مستوى المقاطعات والذي سيستخدم لتدريب موظفي الاتحاد التعاوني والتعاونيات ولعقد حلقات العمل. وأخيرا، فإن البرنامج سيوفر مساعدة تقنية محدودة لكل اتحاد تعاوني لتحليل قضايا المؤسسات والإدارات وكذلك التبعات المالية والتشغيلية للتحولات في الوضع القانوني (تعاونيات البلديات) وتدابير إصلاح السياسات.

(جـــ) تطوير العمليات

ستنصب الأنشطة المزمعة في إطار هذا العنصر على نظم وسياسات المحاسبة ونظم حوافز الموظفين. ورغم أن نظـــم وأســـاليب المحاسبة التي تتبعها التعاونيات والاتحادات التعاونية مقبولة عموما فإنها لا تنسجم على الدوام مع الأســـاليب المعـــترف بهـــا دوليا. وسيشمل دعم البرنامج تقديم المساعدة التقنية لاستعراض النظام الحالي ولجعله أكثر

اتساما مع الأساليب الدولية. وقد تدعو الحاجة إلى تصميم نظم محاسبة كمبيوترية لتحقيق ذلك مع استخدام النظام القائم كنقطة انطلاق. وسيجري التعاقد مع خدمات استشارية مستقلة لتحليل سياسات المحاسبة الحالية واقتراح التعديلات، بالتشاور مع إدارة الإيرادات الداخلية وتشمل القضايا التي ستخضع للاستعراض سياسات التخصيص، وعوائد الفوائد المستحقة، وإعادة جدولة القروض، وشطب الأصول ذات الأداء الرديء. وسيوفر البرنامج المساعدة في تحليل آثار نظام الحوافز الحالي، والأثر على الفعالية التكاليفية للعمليات وعلى النتائج المالية الشاملة، وعلى معنويات الموظفين وحوافزهم. وسيتم تقديم مقترحات بشأن التعديلات المطلوبة على النظام إن اقتضى الأمر ذلك.

(د) التمويل

تتألف موارد القروض في التعاونيات من الودائع ومن مبالغ إعادة التمويل من مصرف الشعب الصيني. وسيوفر البرنامج خطوط ائتمان إضافية لتوسيع برامج التمويل الصغري، والقروض الجماعية، وقروض النساء. وما يزال تدفق مثل هذه الأموال ونماذج الإقراض موضع مداولات مع وزارة المالية، والمكاتب المالية في المقاطعات، ومصرف الشعب الصيني. ويجري استطلاع إمكانية تحويل جانب من أموال قرض الصندوق إلى منح رأسمالية للتعاونيات.

(هـ) إدارة البرنامج

سيتولى مصرف الشعب الصيني تنفيذ هذا البرنامج الذي يستغرق أربعة أعوام، غير أن الإدارة اليومية ستقع على عاتق مدراء الاتحادات التعاونية في الوحدات الإدارية الرائدة. وسيضطلع مدير وحدة التنسيق والرصد في إدارة التمويل التعاوني في المكتب الرئيسي لمصرف الشعب الصيني بالمسؤولية الشاملة عن تنفيذ البرنامج.

تنفيذ البرنامج

سينفذ البرنامج في أربع مقاطعات. وقد تم اختيار اثنتين منها بسبب وجود اتحاد للتعاونيات على مستوى المقاطعة وهما: مقاطعة نينغكسيا وبلدية شونغ كينغ (كانت تشكل سابقا جزءا من مقاطعة سيشوان). ولم يتم بعد إنشاء مثل هذا الاتحاد في المقاطعتين الأخريين وهما شانكسي وآنهوي، غير أن البرنامج سيساند الجهود المبذولة في سبيل ذلك. وفي حين أن دعم البرنامج سينصب على الوحدات الإدارية المنفردة، فإن من الضروري أن تكون نماذج تدابير إصلاح السياسات متمشية مع الاعتبارات الوطنية. ولذلك، فإن البرنامج سينسق على المستوى الوطني من جانب وحدة رصد البرامج في المكتب الرئيسي لمصرف الشعب الصيني. وستعمل هذه الوحدة على ضمان اتساق نتائج مقترحات إصلاح السياسات، المعدة بدعم من البرنامج على مستوى الاتحادات التعاونية، قبل التنفيذ.

السمات الهامة

إن السمة الرئيسية لهذا البرنامج هي دعمه القطاعي للخدمات المالية الريفية ذات الآثار الوطنية بالمقارنة مع الأنشطة المخصوصة للمشروعات السابقة. وكميدان لاختبار تدابير إصلاح القطاع المالي الريفي، فإن البرنامج سيزود

الصـــندوق بوســيلة لمساندة إصلاح القطاع بنشاط. ويتماشى ذلك مع أحد الأهداف الاستراتيجية للصندوق وهو تمكين فقـــراء الـــريف من التغلب على الفقر عبر تيسير الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية، وسيعزز من أثر الصندوق التحفـيزي مـــن خـــلال "المســـاعدة على إنشاء أطر المؤسسات والسياسات دعما للفقراء". كما أن البرنامج ينسجم مع الاســـتراتيجية الإقليمـــية التـــي اشـــتملت على تحول في التركيز نحو التماس نشط للمشروعات والبرامج ذات القدرة الاستراتيجية على التأثير على السياسات وتوليد "آثار انتشارية".

القضايا الرئيسية

تدعـــو الحاجـــة إلـــى تسوية القضايا المتصلة بتوزيع أنشطة المشروع على مراحل في اثنتين من المقاطعات المعنـــية، وبشـــأن ما إذا كان من الواجب أن تكون فترة المشروع خمس سنوات عوضا عن أربع. كما يقتضي الأمر تصـــميم إجـــراءات لإدارة أمـــوال قـــرض الصندوق، ووضع مشروعات الاتفاقيات. وتدعو الحاجة إلى مسح عيني للتعاونيات ولاثنين من الاتحادات التعاونية لتحديد الأنشطة المادية والمالية المطلوبة بصورة أدق.

عمليات الصندوق السابقة

قـــام الصـــندوق بـــتمويل 16 مشروعا بقيمة إجمالية قدرها 305.39 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وهناك خمسة مشروعات منها قيد التنفيذ حاليا.

الإقليم: أمريكا اللاتينية والكاريبي	**البلد:** بيرو
اسم المشروع: مشروع تعزيز الأسواق وتنويع موارد الرزق في المرتفعات الجنوبية	**نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**[1]: 2 080
تكاليف المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية): 26.0	**السكان (بالمليون)**[1]: 25.7
قرض الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية): 16.0	**الممول الخارجي الرائد**[2]: يحدد فيما بعد
الشروط المقترحة: عادية	**الجهة المشتركة في التمويل:**
الوضع الراهن: قيد التقدير	**المؤسسة التي تتولى التقدير وإدارة القرض:** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤسسة الأنديز للتنمية

أهداف المشروع

عانى اقتصاد بيرو من نكسة عام 2001 نتيجة القلاقل السياسية. ووفقا لمسح أجري مؤخرا[3]، فإن نسبة تقرب من 55% من سكان البلاد تعاني من الفقر، منها نسبة 24% تندرج في صفوف المعدمين. ويتسم الفقر بالحدة على وجه خاص في المرتفعات الجنوبية حيث تصل نسبة الفقراء إلى 88% من السكان. وترجع العقبات الرئيسية التي تعترض طريق الفقراء إلى الافتقار إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات الريفية، وصعوبة الحصول على الخدمات المالية، ورداءة البنى الأساسية، وانعدام القدرة التنافسية الناجم عن سوء نوعية المنتجات. وتتفاقم أوضاع الفقراء أكثر فأكثر بفعل الجور والتمييز. وفي هذا السياق، فإن الهدف الشامل للمشروع المقترح يتمثل في تعزيز الأصول البشرية، والطبيعية، والمادية، والمالية، والاجتماعية للمنتجين الزراعيين من الرجال والنساء وللمقاولين الصغار في المرتفعات الجنوبية من بيرو. أما الأهداف المحددة للمشروع فهي: (i) تعزيز القدرة على الوصول إلى الأسواق؛ (ii) توسيع فرص توليد الدخل؛ (iii) تعزيز قاعدة الموارد الطبيعية؛ (iv) اكتشاف وتعميق معارف المستفيدين بغرض نشرها.

المستفيدون من المشروع

ستغطي منطقة المشروع ست عشرة مقاطعة في خمسة أقاليم (أريكوبا، وكوسكو، وموكيغوا، وبونو، وتاكنا) في المرتفعات الجنوبية من بيرو. ويقدر عدد الأسر التي تعيش في المنطقة المعنية نحو 000 120 أسرة. وتندرج نسبة سبعة وثمانين في المائة من سكان منطقة المشروع في فئة الفقراء أو المعدمين. وينتمي معظم الريفيين إلى السكان الأصليين من قبائل كويشوا وأيمارا. وسيضم المستفيدون من المشروع أبناء المجتمعات المحلية الفلاحية التقليدية، ورعاة المرتفعات، وصغار المزارعين، والمقاولين الصغريين والصغار في القرى والمراكز الحضرية الصغيرة. وستستفيد نحو 000 15 أسرة بصورة مباشرة من المشروع. ومن المنتظر أن يعود المشروع بالفائدة على الأسر التي تترأسها النساء وعلى النساء عموما عبر توفير خدمات المساعدة التقنية وبرنامج للادخار على التوالي.

3 المسح الأسري الوطني لعام 2001، الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء.

عناصر المشروع

(أ) إدارة الموارد الطبيعية

ستتم مساندة هذه العنصر عبر عنصرين فرعيين الأول هو **الآلية التنافسية لتحويل الأموال** التي اختبرت قبلا في بيرو، ولاسيما عبر مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المرتفعات الجنوبية الممول من الصندوق (القرض رقم 386-PE). وستسهم هذه الآلية في: (i) تحسين الموارد الطبيعية بما في ذلك مناطق واسعة من المراعي الطبيعية، التي تدار عادة في ظل نظم الملكية المشتركة في الارتفاعات الأدنى؛ (ii) تحسين وترشيد استخدام المياه؛ (iii) إحياء زراعة المصاطب؛ (iv) تحسين إدارة الثروة الحيوانية؛ (v) إدخال الزراعة العضوية؛ (vi) المكافحة البيولوجية للآفات؛ (vii) تحسين إدارة الأصناف المحلية من النباتات والحيوانات. والعنصر الفرعي الثاني هو **تدريب المزارعين لبعضهم بعضا**. وسيشمل ذلك توفير المساعدة التقنية، على أساس اقتسام التكاليف، في حقول المزارعين باستخدام فروع من المعارف والأساليب الحديثة والتقليدية. وسيمول المشروع منحا تدريبية وجولات دراسية للمزارعين المشاركين وموفري المساعدة التقنية. وسيتولى المنشطون الريفيون مساندة تنفيذ المشروع.

(ب) تعزيز الأسواق المحلية

سيشمل هذا العنصر **تطوير المشروعات التجارية المحلية** عبر توفير الآتي: (i) الأموال الاستثمارية على شكل منح نظيرة بغية تعزيز التراث والأصول الثقافية؛ وتحسين ظروف الأعمال والبيئة التجارية؛ والنهوض بالاتصالات لتيسير نشر المعلومات بشأن توافر السلع والخدمات؛ (ii) تقديم المساعدة التقنية، على أساس اقتسام التكاليف، إلى صغار المزارعين والمقاولين في المناطق الريفية. كما سيتم توفير التمويل المشترك لأنشطة بناء القدرات. وهناك عنصر فرعي ثان هو **الوساطة المالية الريفية** التي ستروج عبر ما يلي: (i) آلية للمنح النظيرة مصممة لتشجيع ومكافأة مبادرات فتح حسابات ادخار شخصية في صفوف الريفيات ذوات الدخول المنخفضة. وستتم مساندة أنشطة الوساطة الاجتماعية والترويجية؛ (ii) إنشاء مرفق للمبادرات المؤسسية لتشجيع وتيسير المبادرات المؤسسية المناصرة للفقراء، ومكافأة الخدمات المالية المناصرة للفقراء، وتوسيع نطاق التغطية الريفية للمؤسسات المالية القائمة (مصارف المشروعات التجارية الصغيرة ومؤسسات التمويل الصغري)؛ كما ستوفر المساندة للمصارف القروية والوساطة الاجتماعية.

(جـ) إدارة المعارف

سيوفر التمويل كما يلي: (i) ترتيب المعارف المنظمة وشبه المنظمة باستخدام منهجية تشاركية سبق اختبارها (الخرائط الناطقة) تهدف إلى جمع/نشر معارف المشاركين وكذلك التماس التزامهم بتحسين إدارة الموارد الطبيعية ورصد التقدم؛ (ii) مشروعات فرعية ترمي إلى استرجاع التراث الثقافي، وصونه، وتعزيزه، وكذلك خلق إحساس بالانتماء في صفوف سكان القرى والبلدان الريفية في منطقة المشروع. وسيتم ذلك من خلال المنح النظيرة و/أو المنح؛(iii) حلقات العمل، والمطبوعات والدراسات المتخصصة الموجهة نحو التعلم من الفقراء.

إدارة المشروع

سيتولى تنفيذ هذا المشروع الذي يستغرق ستة أعوام صندوق التعويضات الوطني للتنمية الاجتماعية بطريقة لا مركزية وعبر إنشاء وحدة تنفيذ يساندها المشروع على شكل خلية تنفيذ مركزية. وستقام ستة مكاتب محلية للمشروع. وستضم لجنة توجيه المشروع مندوبين عن صندوق التعويضات الوطني، ووزارة الاقتصاد والمالية، والصندوق. وستشكل لجان لتخصيص الموارد المحلية في كل منطقة من المناطق الست لأنشطة المشروع.

السمات الهامة

يتماشى المشروع مع استراتيجية الصندوق في بيرو كما أنه يساند الاستراتيجية الإقليمية للصندوق من حيث ترويج الأنشطة المدرة للدخل والمرتبطة بالأسواق لصالح فقراء الريف، وتعزيز ما يمتلكه السكان من أصول، ومساندة التنمية المحلية؛ كما أن المشروع يكمل الاستراتيجيات الرئيسية لحكومة بيرو. وسيستفيد المشروع من الإنجازات والدروس المستفادة من مشروعين سابقين للصندوق[4]. وسيعمق المشروع أيضا من الروابط الحضرية الصغيرة وهو النهج الذي اتبع في تجهيز مشروع بونو-كوسكو كوريدور. وبالإضافة إلى ذلك سيقوم المشروع بإدخال نهج مبتكر يقر بمساهمة اتحادات المهاجرين في تطوير أقاليمهم ومناطقهم الأصلية.

القضايا الرئيسية

تشمل القضايا الرئيسية التي ستجري العناية بها في مرحلة التقدير ما يلي: (i) قضايا الاستهداف والمستفيدين؛ ولاسيما النهج الاستهدافي التنافسي والتوازن الريفي-الحضري لما يقدمه المشروع من دعم؛ (ii) متابعة استعراض مفهوم "المنح النظيرة" وتوضيح سبل تطبيق ذلك في سياق المشروع؛ (iii) الربط بين وحدة تنفيذ المشروع المستقلة المقترحة مع العملية الجارية لإحلال اللامركزية واستعراض مستوى تكاليف إدارة المشروع؛ (iv) وسائل تعريف السكان المحليين بالدعم التمويلي الذي سيقدمه المشروع؛ (v) تصميم عنصر إدارة المعارف على نحو يولي اهتماما خاصا بربطه مع البرامج الإقليمية الحالية[5] للصندوق؛ (vi) تصميم وتعزيز نظام الرصد والتقييم.

عمليات الصندوق السابقة

وافق الصندوق على ستة مشروعات (خمسة تعود إلى مبادرته ومشروع واحد للبنك الدولي) بقيمة إجمالية قدرها 67.3 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وهناك مشروعان منها حاليا قيد التنفيذ.

4 مشروع تعزيز نقل التكنولوجيا إلى مجتمعات الفلاحين في المرتفعات (القرض رقم PE-297) ومشروع إدارة الموارد الطبيعة في المرتفعات الجنوبية وقد تم تنفيذ عملية تقدير خارجي للمشروع الأخير.

5 مثل الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية، والبرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية، وشبكة المشروعات التي يساندها الصندوق في أمريكا اللاتينية والكاريبي "فيدأمريكا"، والبرنامج الإقليمي لتنمية الحيوانات الجملية في أمريكا الجنوبية.